

Distr.: General
14 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (أوروبا وأمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة) في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

موجز

ظل أداء غالبية الاقتصادات الأكثر تقدماً في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا متدنياً على مدى السنوات الست الماضية مُقاساً بالمعايير العالمية والتاريخية على حد سواء. فقد كان النمو بطيئاً أو معدوماً، ونسبة البطالة مرتفعة، وازداد تفاقم التفاوت الذي كان شديداً بالفعل، وانخفض الاستثمار في الهياكل الأساسية والبحوث، وسُمح لشبكات الأمان الاجتماعي بالتدهور في بعض الحالات. ولم تكن هذه نتيجة محتومة أو أمراً مقضياً، بل ثمرة سلسلة من القرارات المتعلقة بالسياسات. فقد كانت القطاعات المالية في هذه الاقتصادات تفتقر إلى التنظيم السليم قبل الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ولم تُنفذ تدابير الانتعاش المعروفة جيداً والجاهزة للتطبيق والفعالة خلال فترة الانتعاش التي تلت عام ٢٠١٠. وقد أُجريت تحليلات كثيرة بخصوص كيفية تحسين نظم الأسواق المالية، وتم تنفيذ بعض التوصيات المستخلصة أو هي قيد التنفيذ. غير أن تحليلات أقل أُجريت بخصوص السبب في عدم تنفيذ تدابير الانتعاش المطلوبة في كثير من الأحيان. إلا أنه من المتوقع أن يعود النمو ببطء في عام ٢٠١٤، وأن يطرد في عام ٢٠١٥. أما معدل التضخم فيظل متدنياً.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070514 060514 14-29934 (A)



وعلى الرغم مما عانته الاقتصادات الصاعدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من تدهور اقتصادي حاد في عام ٢٠٠٩، نتيجة للأزمة المالية العالمية، فقد شهدت انتعاشا سريعا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، أعقبته مرحلة تعاف معتدل. واعتدل معدل النمو في عام ٢٠١٣ ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض في عام ٢٠١٤، ثم يعود إلى التحسن في عام ٢٠١٥. وسببت الأزمة السياسية في أوكرانيا درجة كبيرة من عدم التيقن في جزء كبير من المنطقة، ومن المرجح أن يؤدي ذلك، إلى جانب العقوبات الاقتصادية المحتمل فرضها، إلى زيادة إضعاف النمو خلال السنة القادمة. وقد تدهور مستوى التوقعات الطويلة الأجل للمنطقة إلى حد كبير، حيث يُتوقع أن يكون معدل نمو العديد من هذه الاقتصادات على مدى السنوات العشر المقبلة بمقدار نصف المعدل المُتنبأ به قبل سبع سنوات. ويرجع السبب في ذلك إلى إحراز تقدم أبطأ مما كان متوقعا في معالجة القضايا الأطول أجلا الهيكلية والمتعلقة بالحكم.

أولا - منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من وجهة النظر العالمية

١ - لأغراض تحليلية تُصنف الدول الأعضاء البالغ عددها ٥٦ دولة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (التي يزيد عدد سكانها على ١,٢٥ بليون نسمة) إلى ثلاث مناطق دون إقليمية هي: (أ) أمريكا الشمالية التي يبلغ عدد سكانها ٣٤٩ مليون نسمة وتتألف من كندا والولايات المتحدة الأمريكية؛ (ب) منطقة الاقتصادات الأوروبية المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها ٥٣٠ مليون نسمة وتتألف من ٣٦ اقتصادا، تشمل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وإسرائيل، وأربع دول أوروبية صغرى يقطنها أقل من ١٠٠.٠٠٠ شخص؛ (ج) منطقة الاقتصادات الأوروبية الناشئة التي يبلغ عدد سكانها ٣٧٥ مليون نسمة وتتألف من ١٨ اقتصادا في شرق أوروبا وجنوب شرقها والقوقاز وآسيا الوسطى. وتشمل هذه المنطقة دون الإقليمية جميع البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالإضافة إلى تركيا. ويشير مصطلح "الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا" إلى أمريكا الشمالية والاقتصادات الأوروبية المتقدمة معا.

٢ - وتظل منطقة اللجنة تتميز بتنوعها الكبير. فرغم كونها تضم معظم اقتصادات العالم المتقدمة، فإن نصيب الفرد من الدخل في ٢٩ من أعضائها (أي أكثر من النصف) يقل عن ضعف المتوسط العالمي، بينما يقل نصيب الفرد من الدخل في ١٣ دولة منها عن المتوسط العالمي، ويقل هذا النصيب في أربع من تلك الدول عن نصف المتوسط العالمي. وتُصنف تسعة من اقتصادات المنطقة في عداد البلدان النامية غير الساحلية. ويعادل متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حاليا متوسط ذلك النصيب في الاقتصاد العالمي.

٣ - وبلغت حصة منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي (محسوبا على أساس تعادل القوى الشرائية) طوال ما يزيد على قرن من الزمان، غير أن تلك الحصة انخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى ما دون الخمسين في المائة بسبب معدل النمو الأسرع للاقتصادات النامية. وتبلغ حصتها حاليا ٤٦ في المائة. ومنذ عشر سنوات كانت حصة كل من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة وأمريكا الشمالية تزيد على ربع الناتج العالمي، بينما كانت الاقتصادات الأوروبية الناشئة تُنتج نسبة أخرى قدرها ٥ في المائة. وقد تراجعت حصة كل من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة وأمريكا الشمالية إلى الخمس، بينما ازدادت حصة الاقتصادات الأوروبية الناشئة إلى نسبة أقل بقليل من ٦ في المائة. ومن المتوقع أن يستمر تراجع حصة منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من الناتج العالمي بمقدار نصف نقطة

مئوية سنويا خلال العقد المقبل، حيث يقل النمو السكاني ونمو نصيب الفرد من الدخل فيها عن المتوسط العالمي.

٤ - وفي سنة ٢٠١٢ (وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات شاملة) بلغت حصة اقتصادات منطقة اللجنة من الصادرات العالمية ٥٣,٨ في المائة، وتوجهت نسبة ٧٢ في المائة من صادراتها (أو ٣٨,٨ في المائة من الصادرات العالمية) إلى اقتصاد أوروبي آخر. وإضافة إلى ذلك توجهت نسبة ٣٢,٩ في المائة من صادرات البلدان غير المنتمية إلى منطقة اللجنة (أو ١٥,٢ في المائة من الصادرات العالمية) إلى أحد اقتصادات اللجنة. ولذلك فإن نسبة ٦٩ في المائة من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٠ تمت انطلاقا من أحد اقتصادات منطقة اللجنة أو بوجهته. وتوجه أكثر من ٧٧,٤ في المائة من صادرات الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، و ٦٩,٢ في المائة من صادرات الاقتصادات الأوروبية الناشئة، و ٥٠,٧ في المائة من صادرات أمريكا الشمالية إلى اقتصاد آخر في منطقة اللجنة. أما الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، التي انفصلت جزئيا عن باقي الاقتصاد العالمي خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية وواجهت منذ عام ١٩٩٠ صعوبات في الحصول على معاملة جمركية عادية بسبب بطء تقدمها نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد بلغت حصتها من الصادرات العالمية ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

٥ - وتشكل اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مصدرا عالميا رئيسيا للاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى الخارج؛ غير أن تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية الآتية من هذه الاقتصادات انخفض في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٧ في المائة تقريبا إلى حوالي ٨٣١ بليون دولار، أو ما يناهز ٦٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى الخارج في العالم. وفي عام ٢٠١٢ كانت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من منطقة اللجنة أقل من نصف مستواها قبل حلول الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧؛ وبالمقارنة ازدادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي من البلدان غير الأعضاء في اللجنة بنسبة ٣٣ في المائة تقريبا بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. و ١٢ من أكبر مصادر الاستثمار المباشر الأجنبي العشرين في العالم هي اقتصادات تابعة لمنطقة اللجنة؛ والولايات المتحدة هي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

٦ - وتلقت اقتصادات منطقة اللجنة حوالي ٥٩٩ بليون دولار من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠١٢؛ مما يمثل انخفاضا تزيد نسبته على ٣١ في المائة بالمقارنة إلى عام ٢٠١١، ومع ذلك يمثل هذا المبلغ أكثر من ٤٤ في المائة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي التي تم تلقيها في العالم. وقد انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى منطقة

اللجنة في عام ٢٠١٢ بنسبة تزيد على ٥٦ في المائة قياسا بما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، وكان السبب الرئيسي في ذلك الانخفاض في التدفقات إلى أوروبا بنسبة تزيد على الثلثين. وبالمقارنة إلى ذلك، ازدادت التدفقات إلى البلدان غير الأعضاء في اللجنة بنسبة ١٨ في المائة خلال نفس الفترة. و ١٠ من أكبر الجهات العشرين المتلقية للاستثمار المباشر الأجنبي في العالم هي اقتصادات تابعة لمنطقة اللجنة؛ والولايات المتحدة أكبر جهة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. ومنطقة اللجنة هي عموما مستثمر صاف للاستثمار المباشر الأجنبي (أي أن التدفقات الخارجة منها تتجاوز التدفقات المتوجهة إليها)، وقد وفرت لبقية مناطق العالم في عام ٢٠١٢ ما يقرب من ٢٣٢ بليون دولار من الاستثمار المباشر الأجنبي الصافي. أما الاقتصادات الأوروبية الناشئة فهي متلقية صافية للاستثمار المباشر الأجنبي (أي أن التدفقات الداخلة إليها تتجاوز التدفقات الخارجة منها)، وقد تجاوزت صافي التدفقات الداخلة إليها في عام ٢٠١٢ مبلغ ٣٩ بليون دولار. وتعادلت تقريبا تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الاتحاد الروسي ومنه في عام ٢٠١٢، والاتحاد الروسي هو أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الاقتصادات الأوروبية الناشئة وأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر القادم منها. وازدادت قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى الاقتصادات الأوروبية الناشئة بنسبة ١٢٠٠ في المائة تقريبا منذ عام ٢٠٠٠.

٧ - وشهدت الولايات المتحدة وأوروبا انخفاضا مطردا في نصيبها العالمي من البحث والتطوير. وأجرت الولايات المتحدة ٣٧ في المائة من عمليات البحث والتطوير في عام ٢٠٠١، بينما أجرت أوروبا ٢٦ في المائة؛ وبحلول عام ٢٠١٣ انخفضت حصة الولايات المتحدة إلى ٣٠ في المائة، وحصة أوروبا إلى ٢٢ في المائة.

ثانيا - تطور المنطقة على المدى الطويل

٨ - خلال العقدين الأولين بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت بلدان أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي نموا أسرع مما شهدته الولايات المتحدة، ولذلك حدثت درجة من التقارب بين المنطقتين فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل. وبحلول أوائل السبعينات، بلغ نصيب الفرد من الدخل في أوروبا الغربية ٧٠ في المائة من نصيبه في الولايات المتحدة تقريبا، بينما بلغ نصيب الفرد من الدخل في الاتحاد السوفياتي ٣٣ في المائة من نصيبه في الولايات المتحدة، أو نصف نصيب الفرد في أوروبا الغربية. غير أن التقارب بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة في هذا المجال لم يستمر بعد عام ١٩٧٢، وفي نفس الوقت انخفض متوسط الدخل في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق إلى ما لا يتعدى ربع مثيله في الولايات المتحدة

وثلثه في أوروبا الغربية. ولذلك لم يحدث أي تقارب في هذا المجال على مدى السنوات الأربعين الماضية؛ بل استمر التفاوت في مستويات المعيشة بين المناطق الجغرافية دون الإقليمية الجغرافية الرئيسية الثلاثة للجنة.

٩ - وكانت فترة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق صعبة بصفة خاصة بالنسبة لدول الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا السابقة. وانخفض نصيب الفرد من الدخل في دول الاتحاد السوفياتي السابق بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٨، وفي دول يوغوسلافيا السابقة بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣. ولم يتجاوز الدخل المستوى الذي كان عليه في دول يوغوسلافيا السابقة عام ١٩٨٩ إلا في عام ٢٠٠٦، ولم يتجاوز ذلك المستوى في دول الاتحاد السوفياتي السابق إلا في عام ٢٠٠٧. غير أن ستا من تلك الدول (أذربيجان وأرمينيا وإستونيا وبيلاروس والجلبل الأسود وسلوفينيا) شهدت نمواً أسرع من المعدل العالمي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. وقدم مشروع ماديسون تقديراً لمستويات الدخل في تلك الدول قبل إنشائها (أي قبل عام ١٩٨٩)، مما يسمح بتحليل أدائها من حيث النمو في الأجل الطويل. وفي الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠١٠ شهدت خمس دول (أذربيجان وإستونيا وبيلاروس والجلبل الأسود وسلوفينيا) نمواً أسرع من المعدل العالمي. وكان نصيب الفرد من الدخل في عدد من هذه الدول (أوكرانيا وتركمانستان وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان) أدنى في عام ٢٠١٠ مما كان عليه في عام ١٩٧٣.

١٠ - وكان نصيب الفرد الحقيقي من الدخل (محسوبا على أساس تعادل القوى الشرائية) متماثلاً في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في عام ١٩٩٩ ومساوياً ٧٢ في المائة من متوسط دخل الفرد في العالم. وبحلول عام ٢٠١٤ كان نصيب الفرد من الدخل قد ارتفع إلى ٨١ في المائة من المتوسط العالمي في جنوب شرق أوروبا، و ١٠٧ في المائة في رابطة الدول المستقلة. وخلال الفترة نفسها انخفض نصيب الفرد من الدخل في أمريكا الشمالية من مستوى يتجاوز قليلاً خمسة أمثال المتوسط العالمي إلى ما يزيد قليلاً على ٤ أمثال، بينما انخفض ذلك النصيب في الاتحاد الأوروبي بمقدار ثلاث مرات إلى ٢,٥.

١١ - ومضى نصيب الفرد من الناتج في الولايات المتحدة في الانخفاض على مدى نصف القرن الماضي، ومن المتوقع أن يستمر في ذلك الاتجاه خلال الخمسين سنة المقبلة. وقد هبط نصيب الفرد من الناتج من متوسط قدره ٢ في المائة سنوياً على مدى القرن الماضي إلى ١,٣ في المائة على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، ثم إلى ٠,٧ في المائة فقط خلال العقد الماضي. ونما الدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة بمعدل متوسط قدره ٢,١ في المائة في السنوات الأربعين السابقة للأزمة المالية، غير أن التوقعات الحالية تشير إلى أنه سينمو فقط

بنسبة ١,٦ في المائة خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٨٨. ومن المرجح أن تشهد اقتصادات أوروبا الغربية نمطا مماثلا، نظرا لكون معدلات نموها على المدى الطويل مشابهة إلى حد كبير لتلك المسجلة في الولايات المتحدة؛ فخلال الفترة من ١٨٧٠ إلى ٢٠١٠ ازداد نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره ١,٩ في المائة، بينما ازداد ذلك المعدل في فرنسا وألمانيا بمقدار ١,٧ في المائة.

ثالثا - الأزمة الاقتصادية والمالية

١٢ - تسبب انهيار القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة النمو لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٨ في إحداث ركود اقتصادي كبير على الصعيد العالمي، في تلك المنطقة وفي كثير من أنحاء العالم. وكانت عملية صنع السياسات في الفترة المبكرة من الأزمة أفضل بكثير مما كانت عليه عند حدوث انهيار مالي مماثل في الثلاثينات من القرن الماضي، إذ اتخذت المصارف المركزية إجراءات أكثر حزما لخفض أسعار الفائدة، وساعدت إجراءات التوسع في المالية العامة على التصدي للانخفاض في إنفاق القطاع الخاص. ولكن بينما بدأ الانتعاش يقوى في عام ٢٠١٠، انتاب السلطات النقدية قلق مفرط إزاء معدلات التضخم، وأضحت السلطات المالية قلقة للغاية بشأن الديون. ونتيجة لذلك تعثر الانتعاش في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو. وقد نشأ نمط مماثل في الثلاثينات من القرن الماضي، وأبرز كثير من البحوث التاريخية فشل هذه السياسة؛ بيد أنه عندما واجه صانعو السياسات مجموعة مماثلة من الظروف في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، لجأوا بصورة أساسية إلى تنفيذ العديد من السياسات المماثلة التي أدت إلى نتائج عكسية.

١٣ - وما زال معظم البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة تعاني إلى حد كبير من آثار الأزمة المالية العالمية من نواحي كثيرة بعد مرور ست سنوات على بدئها، وهذه النواحي هي كما يلي: (أ) لا يزال الدخل القومي في نصف تلك البلدان دون مستوياته قبل الأزمة؛ (ب) تظل معدلات البطالة مرتفعة؛ (ج) ارتفعت مستويات الديون بدرجة كبيرة، ووصلت إلى الضعف في العديد من الحالات؛ (د) لا تزال مستويات الدخل في جميع تلك الاقتصادات أقل مما كان متوقعا قبل عام ٢٠٠٨، كما أن معدلات النمو المتوقع فيها خلال العقد المقبل أقل بسبب انخفاض الاستثمار خلال السنوات الست الماضية؛ (هـ) ازداد التفاوت؛ (و) ما زالت الأسواق المالية في أوروبا مجزأة، وما زالت هناك بعض المشاكل فيما يخص ملاءة المصارف الأوروبية.

١٤ - ويقل الدخل القومي الحالي في سبعة عشر اقتصادا في منطقة اللجنة عن مستويات ما قبل الأزمة. وأكثر البلدان تضررا هو اليونان، التي يقل دخلها حاليا عما كان عليه قبل الأزمة بنسبة تربو على ٢٠ في المائة. كما أن أكثر من نصف الأعضاء في منطقة اليورو، وأكثر من نصف الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي (أي التي انضمت إليه بعد عام ٢٠٠٣) تقل دخولها الحالية عما كانت عليه قبل الأزمة. والاقتصاد الأوروبي الناشئ الوحيد الذي يقل دخله عن مستوى ما قبل الأزمة هو أوكرانيا. وقد نما نصف الاقتصادات الأوروبية الناشئة إلى حد معقول على مدى الفترة، وأضحى دخلها أعلى من مستوى ما قبل الأزمة بنسبة تربو على ٢٠ في المائة؛ والاقتصاد الوحيد المتقدم النمو باللجنة الاقتصادية لأوروبا الذي نما بهذه النسبة هو إسرائيل.

١٥ - وبعد مرور ست سنوات على بداية الركود الاقتصادي، فإن الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو يقل بنسبة ١٢ في المائة عن الذروة التي بلغها قبل الركود؛ ويمثل هذا انخفاضاً أكبر من ما شهدته أوروبا خلال الكساد الذي حدث في الثلاثينات من القرن الماضي.

١٦ - والسبب الجذري للأزمة العالمية هو تدهور الإسكان في الولايات المتحدة، الذي بدأ في أواخر عام ٢٠٠٥، وأدى في نهاية المطاف إلى حدوث انخفاض في الأسعار على الصعيد الوطني بنحو ٣٢ في المائة. وانخفض بناء المساكن الجديدة بنسبة ٧٩ في المائة، من معدل سنوي قدره ٢,٣ مليون مسكن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى أقل من ٥٠٠.٠٠٠ مسكن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، انخفض معدل تكوين الأسر المعيشية إلى مستوى لا يتعدى ثلث ما كان عليه قبل الأزمة، أي ٥٠٠.٠٠٠ أسرة معيشية. وعلى الرغم من أن قطاع المساكن الجديدة انتعش بعض الشيء خلال بضعة السنوات الماضية، فقد استقر عند ما يقارب نصف مستوى عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في أسعار المساكن في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣، فإن الأسعار ما زالت تقل بنحو ١٠ في المائة عن الذروة التي بلغت قبل الأزمة، وهناك ١١ مليون منزل "تحت سطح الماء" (أي أن الدين المستحق على البيت يفوق قيمته)، من بينها حوالي ٣,٥ ملايين منزل رفعت بشأنها دعاوى نزع الملكية. وقد انخفضت ملكية المساكن في الولايات المتحدة من ٧٠ في المائة قبل أزمة الإسكان إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تواصل الانخفاض بحيث تصل إلى ٦٠ في المائة في السنوات القادمة.

١٧ - وبلغت النسبة المثوية لديون الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة التي يملكها الجمهور العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٧٣ في المائة) قيمة أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى، باستثناء عدد قليل من السنوات عقب الحرب العالمية الثانية، وقد تضاعفت هذه النسبة منذ

بدء الركود الاقتصادي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩؛ وعلى الرغم من أن من المرجح أن تنخفض هذه النسبة قليلا على مدى السنوات القليلة المقبلة، فمن المتوقع أن تطرأ عليها زيادة كبيرة بعد ذلك، وقد تصل إلى ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٨، وهو ما يعادل أعلى مستوى تاريخي بلغته، وذلك في الأربعينات من القرن الماضي، ويبلغ الدين الإجمالي نحو ٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي؛ وإجمالي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز القيمة التي يستهدفها الاتحاد الأوروبي، وهي ٦٠ في المائة، في أكثر من نصف اقتصادات الاتحاد. ونسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الاقتصادات الأوروبية الناشئة أقل من ذلك بكثير، وهي منخفضة جدا في البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة، بما فيها الاتحاد الروسي.

١٨ - وتشير الشواهد على نحو متزايد إلى أن الإمكانيات الاقتصادية لاقتصاد ما تتأثر إلى حد كبير بما حققه في الآونة الأخيرة من أداء في مجال الاقتصاد الكلي. وبسبب بطء الانتعاش من الركود الاقتصادي، أُحجم عن الاستثمار، وتناقصت قيمة رأس المال البشري أو ترك سوق العمل تماما، ولم تستجد ابتكارات تكنولوجية؛ ونتيجة لذلك انخفضت الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة إلى حد كبير. فمثلا يقدر بنك الاحتياطي الفيدرالي أن الناتج المحتمل لاقتصاد الولايات المتحدة سيكون أقل بنسبة ٧ في المائة عما كان مرجحا تحقيقه لولا الركود الاقتصادي الأخير. ولو نمت الاقتصادات بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ بنفس معدل نموها في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧، فإن إيرادات الاقتصادات الأوروبية الناشئة كانت ستتمو بنسبة ٤٠ في المائة، وكانت إيرادات الاقتصادات الأوروبية المتقدمة ستتمو بنسبة ١٥ في المائة، وبنسبة ٨ في المائة في أمريكا الشمالية. وبالتالي فعلى الرغم من أن معدل النمو الفعلي للاقتصادات الأوروبية الناشئة فاق نظيره في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة وأمريكا الشمالية منذ عام ٢٠٠٨، من حيث الانخفاض مقارنا بالاتجاهات قبل الأزمة، فإن الاقتصادات الأوروبية الناشئة مُنيت بخسائر أكبر. واقتصاد أوزبكستان هو الوحيد في منطقة اللجنة الذي شهد تسارعا في النمو خلال فترة ما بعد الأزمة قياسا بفترة ما قبل الأزمة.

١٩ - وخلال فترات الركود الاقتصادي، يمكن أن تساعد الزيادات في الإنفاق الاجتماعي على الحفاظ على الدخل القومي، فضلا عن توفير شبكة أمان للمتضررين. وخلال فترة الركود والانتعاش، زاد الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الدخل القومي في معظم الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة؛ غير أن الزيادات في الإنفاق الاجتماعي كانت أصغر في الاقتصادات الأشد تضررا من الأزمة. وانخفض الإنفاق الاجتماعي بالفعل في العديد من الاقتصادات، ومن بينها اليونان وهنغاريا.

٢٠ - وحقت برامج الحوافز التي نفذت خلال الأزمة وفترة الانتعاش بعد عام ٢٠١٠ في الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة نجاحاً في دعم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل والحد من الفقر. وكان الانتعاش يتراوح بين الضعيف والمعتدل، لسبب يرجع أساساً إلى عدم تنفيذ برامج تحفيزية أوسع نطاقاً. وفي بعض الحالات، كان المبرر للحد من الحوافز هو الرغبة في الحد من نمو الديون الحكومية، ولكن برامج التحفيز في معظم الحالات أسفرت عن درجة من النمو تكفي للتمويل الذاتي للجزء الأكبر من هذه البرامج؛ وينطبق هذا المبدأ بصورة متزايدة بقدر ما تركز الدراسة على المنظور الطويل الأجل، نظراً لكون تدابير التقشف تسببت في انخفاض الاستثمار العام، مما سيؤثر على النمو في المدى الطويل. وثمة ترابط وثيق جدا بين تحسن التوازن الهيكلي الحكومي وبين معدل النمو خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وعموماً سجلت مستويات الديون أكبر ارتفاع في الاقتصادات التي نفذت برامج تقشف أكثر صرامة.

٢١ - وقد تسببت برامج التقشف في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال بضعة السنوات الماضية في خفض التمويل للهيكل الأساسية العامة والبحث العلمي، مما سيكون له أثر سلبي على احتمالات النمو في الأجل الطويل في هاتين المنطقتين دون الإقليمية. وانخفض التمويل العام للبحث والتطوير في الولايات المتحدة بنسبة ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة إضافية قدرها ٨,٤ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. وفي الولايات المتحدة انخفضت الاستثمارات العامة غير المخصصة للدفاع من حوالي ٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة إلى أقل من ٢,٣ في المائة؛ ويمكن أن تنخفض إلى ما لا يتعدى ١,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وفقاً لمقترحات الميزانية المتوقعة. وقد أدى هذا التطور إلى تخفيض النمو والعمالة في الأجل القصير من خلال الحد من الطلب الإجمالي، ومن المرجح أن يؤثر على النمو في الأجل المتوسط إلى الطويل. وعلى عكس هذا الاتجاه العام، اقترحت فرنسا سياسة صناعية جديدة مدتها ١٠ سنوات، تكلف ٣,٧ بلايين دولار، وستشجع على الاستثمار في ٣٤ قطاعاً من القطاعات المختارة، يدعمها تعزيز التنسيق والعقود العامة والأنظمة المساندة.

٢٢ - ومن أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية أن بإمكان دورة الائتمان المالي، ما لم تُخفف آثارها بانتهاج سياسة نقدية قوية تسمح بالسيطرة على الدورات، أن تسبب تذبذب الاقتصاد بين الطفرات والركود، مما يتسبب في أضرار جسيمة. والاعتماد في توجيه السياسة النقدية على معدلات التضخم حصراً هو وسيلة غير فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد نُفذ عدد من الإصلاحات السياسية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

تُوجّه السلطات النقدية فيها نحو المزيد من التركيز على وضع قواعد احترازية كلية إزاء المخاطر الشاملة للنظام المالي.

٢٣ - ومن المفاهيم التي انبثقت عن الأزمة المالية أن المصارف ينبغي أن تخضع لتدابير عزل رؤوس الأموال التي تسمح بالسيطرة على الدورات الاقتصادية، كوسيلة للتخفيف من أثر الدورة المالية المتمثلة في حدوث طفرة يليها ركود. وقد نفذت سويسرا سياسات من هذا القبيل في محاولة لتهدئة سوق العقارات فيها بسبب تصاعد قيمة الممتلكات. ففي شباط/فبراير ٢٠١٣ قرر المصرف الوطني السويسري زيادة (بنسبة ١ في المائة) في رأس المال الذي يجب على المصارف أن تحتفظ به مقابل أصولها العقارية التي تنطوي على خطر مرجح؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أعلن المصرف زيادة تلك النسبة مرة ثانية إلى ٢ في المائة.

رابعا - أزمة منطقة اليورو

٢٤ - أعادت السياسات المنفذة على مدى السنتين الماضيتين الاستقرار إلى منطقة اليورو، بالرغم من أن مستويات البطالة والديون ما زالت مرتفعة وأن النظام المصرفي ما زال ضعيفا. وتعود أزمة منطقة اليورو في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في المقام الأول إلى وجود عدد من العيوب في التصميم؛ وأهم هذه العيوب عدم وجود آليات مؤسسية للتكيف مع التغيير الدوري الذي يحدث في الطلب الكلي، وعدم وجود مقرض تلجأ إليه كملاذ أخير بخصوص ديونها السيادية. ويضع ميثاق الاستقرار والنمو قيوداً شديدة على السياسة المالية (على غرار "الاتفاق المالي")، كما أن ولاية البنك المركزي الأوروبي تقيد على وجه التحديد قدرته على مراعاة النمو والعمالة في سياق تنفيذ السياسات النقدية. ونتيجة لذلك، فعندما تعرضت المنطقة لصدمة مالية كبيرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لم تكن لديها آليات كافية لتصحيح الانخفاض الحاصل في إنفاق القطاع الخاص. وقد اختلفت طبيعة الأزمات التي شهدتها كل من اقتصادات منطقة اليورو اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. وكان السبب الكامن وراءها هو تجاوزات القطاع المصرفي في قبرص وأيرلندا وإسبانيا، بينما كان الإفراط في الدين الحكومي هو السبب في البرتغال واليونان.

٢٥ - وقد ظلت منطقة اليورو عاجزة عن تنفيذ برنامج التوسع في المالية العامة التي كان من شأنه أن يعيد النمو إلى المنطقة، وذلك بسبب ما تضمنه ميثاق الاستقرار والنمو من تكاليفات ومن إجراءات مفرطة لمواجهة العجز. ورغم أن الضرورة ربما تقتضي تطبيق بعض القواعد المالية للحد من الإسراف، وبخاصة خلال فترات الازدهار الاقتصادي، فإن القواعد التي طبقتها منطقة اليورو فاقمت حدة الأزمة بشكل كبير خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى

٢٠١٤. فقد أدخلت هذه القواعد اقتصادات المنطقة في دوامة انكماش يسبب فيها انكماش النشاط الاقتصادي العجز نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق الاجتماعي، ويستلزم العجز تطبيق إجراءات إضافية لتثبيت الأوضاع المالية العامة، الأمر الذي يُفرض بدوره إلى مزيد من التدهور الاقتصادي. وكان يُفترض تلطيف آثار هذه الديناميكية نوعاً ما بأن يُعامل العجز على أنه عجز هيكلي لا فعلي. غير أن الإجراءات التي اتبعتها الاتحاد الأوروبي لحساب العجز الهيكلي يبدو أنها بالغت بشدة في تقدير حجم هذا العجز، وتمخضت بالتالي عن تدابير مفرطة للتقشف. وخضعت هذه الإجراءات للتعديل في الفصل الثالث من عام ٢٠١٣ لزيادة دقة تقديرها للعجز الهيكلي، وأسفر التعديل عن تخفيف درجة التقشف المطلوبة. وبفضل هذا التدبير وبفضل تمديد الآجال لعدة اقتصادات لتمكينها من الوفاء بالمواعيد النهائية لتقديم ميزانياتها العمومية، أمكن وضع حد لدورة الانكماش الاقتصادي.

٢٦ - ونتيجةً لتطبيق إجراءات تثبيت الأوضاع المالية العامة، انخفض العجز في منطقة اليورو من ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، ثم إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣. ورغم التقدم المُحرز، فستستمر إجراءات التثبيت على مدى السنوات القليلة القادمة لأن "الاتفاق المالي" لعام ٢٠١٣ يتضمن اشتراطات أكثر صرامة لتقليص العجز. وتسببت برامج التقشف في استمرار تقلص الناتج المحلي الإجمالي، ولم تنجح عموماً في وقف ارتفاع نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد ارتفع مثلاً مستوى الديون السيادية اليونانية من ١١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عندما بدأت برامج التقشف إلى ١٧٦ في المائة في أوائل عام ٢٠١٤. وانخفض التصنيف الائتماني لاقتصادات عديدة في الاتحاد الأوروبي بسبب ارتفاع مستويات ديونها، منها عدة اقتصادات حُرمت التصنيف بدرجة AAA.

٢٧ - وقد احتاجت خمسة اقتصادات بمنطقة اليورو إلى تطبيق شكل من أشكال برامج الإنقاذ المدعومة من الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات القليلة الماضية، وهي إسبانيا (لصالح مصارفها) وأيرلندا والبرتغال وقبرص واليونان. ولم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في العديد من اقتصادات منطقة اليورو حتى الآن إلى مستوياته المسجلة قبل الأزمة، بما في ذلك جميع الاقتصادات التي احتاجت لتطبيق برامج إنقاذ. ومع ذلك فقد انخفضت تكاليف الاقتراض بشكل كبير خلال العام الماضي. وفرغت إسبانيا وأيرلندا من تنفيذ برامج الإنقاذ وعادا إلى التمويل من أسواق المال. لكن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أيرلندا البالغة ١٢٤ في المائة لا تزال مرتفعة جداً بالمعايير الدولية والتاريخية. وفي أوائل عام ٢٠١٤،

انخفض عائد السندات الحكومية التي أجلها خمس سنوات إلى أدنى مستوياته في تاريخ إسبانيا وانخفض عن عائد السندات المماثلة في الولايات المتحدة. وقد تحتاج اليونان إلى برنامج إنقاذ جديد بمجرد انتهاء البرنامج الحالي، نظرا للمبالغة الشديدة في تقييم الأصول التي كان يمكن للحكومة اليونانية أن تبيعها خلال برنامج الإنقاذ الثاني في عام ٢٠١٢، وأعيد تقييمها بأقل من نصف هذه القيمة في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، استطاعت اليونان أن تعود إلى الأسواق الرأسمالية في الفصل الثاني من عام ٢٠١٤ بعد بيع نسبة محدودة من سنداها السيادية.

٢٨ - ويتشابه الكساد الحالي الذي تشهده اليونان في شدته مع الكساد الكبير الذي عانت منه الولايات المتحدة في عقد الثلاثينات من عدة زوايا، من بينها انخفاض نصيب الفرد من الدخل من حيث درجة الانخفاض وطول مدته، وارتفاع معدلات البطالة وطول المدة التي ظلت فيها هذه المعدلات أعلى من الاتجاهات الطويلة الأجل.

٢٩ - وأسفرت أزمة اليورو عن "تفكك الاندماج" بين أسواق رأس المال في البلدان الأوروبية بدرجة كبيرة (أو إعادة إضفاء الصبغة المحلية عيها). فقد انخفضت حصة السندات السيادية الأجنبية وسندات الشركات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المحلية إلى النصف (من نسبة تربو على ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢١,٥ في المائة فقط في منتصف عام ٢٠١٢) وعادت إلى مستواها قبل استحداث اليورو في عام ١٩٩٩. وأثر ذلك بشكل خاص على الائتمان المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٠ - ولا يزال النظام المصرفي في منطقة اليورو عرضة لزعزعة استقراره، رغم تنفيذ بعض التغييرات التنظيمية الهامة. فقد رفعت معايير رأس المال وأصبح لزاما على المستثمرين أن يتحملوا نصيبا أكبر من تكلفة الانهيار المصرفي في المستقبل. وبالتالي قل احتمال تعرض القطاع المالي الحكومي لأضرار جسيمة عند حدوث انهيار مصرفي، كما حدث في أيرلندا. وقد حوّل المصرف المركزي الأوروبي سلطة رقابية على مصارف منطقة اليورو. ولا يزال العمل جاريا في اتجاه تطبيق إصلاحات إضافية تتعلق بتأسيس سلطة مشتركة للتصحيح وصندوق مشترك للإنقاذ. ولا تزال المناقشات دائرة بشأن مقترح إصلاح ييتعلق بإنشاء آلية ضمان مشترك للتأمين على الودائع.

٣١ - وكان ضعف القدرة التنافسية لاقتصادات البلدان الطرفية بمنطقة اليورو من العوامل الجذرية المسببة للأزمة التي شهدتها المنطقة. ولتصحيح هذا الوضع يجب أن ترتفع الأجور والأسعار في الاقتصادات الطرفية بمنطقة اليورو. بمعدلات أقل من معدلات ارتفاعها في الاقتصادات الأقوى بالمنطقة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أجرت إسبانيا وأيرلندا

والبرتغال واليونان بعض التعديلات في هذا الاتجاه، ولكن العملية لم تكتمل بعد، وستقتضي الضرورة إجراء المزيد من هذه التعديلات في السنوات المقبلة. ورغم أن الأسعار والأجور قد انخفضت في اليونان بالمقارنة باقتصادات أخرى في منطقة اليورو، فإن هذا الانخفاض لم يسفر بعد عن زيادة كبيرة في الصادرات. ولم تشهد إيطاليا أي عملية تصحيح مماثلة تستحق الذكر بهذا الصدد.

خامسا - الوضع الاقتصادي الحالي

٣٢ - يُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٤ بمعدل ٢,٢ في المائة، وهو ما يساوي تقريبا متوسط معدلات النمو التي سجلتها المنطقة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية ويزيد عن المعدل الذي سجلته المنطقة في عام ٢٠١٣ وهو ١,٣ في المائة. ويُرجَّح أن يبلغ معدل النمو في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ بعد أن بدأ العديد منها في الانتعاش من الكساد، حيث بدأت منطقة اليورو في الانتعاش في منتصف عام ٢٠١٣ بعد أن مرت بأطول فترة كساد في تاريخها. ويُنتظر أن تنمو الاقتصادات الأوروبية الناشئة بمعدل ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو معدل أبطأ من معدل عام ٢٠١٣ بسبب التراجع المتوقع في معدلات النمو في العديد من الاقتصادات الكبرى، بما فيها اقتصادات الاتحاد الروسي وأوكرانيا وتركيا. ويُتوقع أن تحقق أمريكا الشمالية أعلى معدل نمو في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حيث تشير التوقعات إلى أن ناتجها المحلي الإجمالي سينمو بمعدل ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ في ظل زيادة درجة انتعاشها من الأزمة. ويُتوقع أن يقتصر النمو السلي في عام ٢٠١٤ على ثلاثة فقط من اقتصادات المنطقة (وهي أوكرانيا وقبرص وكرواتيا). وتشير التوقعات إلى معدل النمو في جميع المناطق دون الإقليمية الثلاث سيرتفع في عام ٢٠١٥، ليلعب زهاء ٣ في المائة في الاقتصادات الأوروبية الناشئة وأمريكا الشمالية، بينما يظل دون ٢ في المائة في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة في ظل استمرار معاناة منطقة اليورو. وبالرغم من تواضع النمو في أمريكا الشمالية والاقتصادات الأوروبية الناشئة، فستظل نسبة كبيرة من موارد العمالة في تلك الاقتصادات غير مستغلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي ضوء التوقعات التي تشير إلى ضعف نمو الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، فستظل معدلات البطالة مرتفعة ولن تنخفض إلا قليلا.

٣٣ - وتظل معدلات التضخم متدنية في معظم بلدان المنطقة، حيث تقل في كندا والولايات المتحدة ومنطقة اليورو عن ٢ في المائة وهو المعدل التي تستهدفه مصارفها

المركزية. وتجاوز التضخم إلى حد كبير المعدل المستهدف في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهو ٢ في المائة نتيجةً لانخفاض الإنتاجية وضغوط تضخم التكاليف الناجمة عن تراجع قيمة العملة، لكن يُتوقع أن ينخفض التضخم في عام ٢٠١٤ إلى زهاء ٢ في المائة. وتظل معدلات التضخم في جنوب شرق أوروبا منخفضة، رغم أن المعدل في صربيا كان أعلى واعترته تقلبات واسعة. وفي اقتصادات رابطة الدول المستقلة، تراوح معدل التضخم بين ٥ و ١٠ في المائة، وهو معدل منخفض عموماً بالمعايير التاريخية، وتُستثنى من ذلك بيلاروس التي ارتفع فيها معدل التضخم بشكل سريع على مدى السنوات القليلة الماضية، غير أنه بدأ بالفعل يتجه نحو الانخفاض.

٣٤ - وفي ٢٠١١-٢٠١٢، تجاوز التضخم في منطقة اليورو معدل ٢ في المائة المستهدف. وانخفض عن المعدل المستهدف خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ ثم بقي دون ١ في المائة منذ ذلك الحين. وقد زادت هذه المعدلات المنخفضة للتضخم من صعوبة الإنعاش الاقتصادي في منطقة اليورو وصعوبة تطبيق الإجراءات التصحيحية في الاقتصادات الطرفية بالمنطقة، لأن انخفاض التضخم بهذه الدرجة يعني أن الاقتصادات التي تعاني من العجز ستواجه انكماشاً. وقد بدأ الانكماش يظهر بالفعل في بعض الاقتصادات، من بينها الاقتصاد الإسباني. ورغم أن آلية تعديل الأسعار هذه تؤدي دورها، فإن استعادة التوازن في منطقة اليورو لا يزال هدفاً بعيد المنال.

٣٥ - وزادت السلطات النقدية الرئيسية في المنطقة ميزانيتها العمومية زيادة كبيرة منذ بدء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. ففي كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، زادت أصول المصرف المركزي بمقدار أربعة أضعاف من ٦ إلى ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وازدادت بمقدار الضعف في منطقة اليورو، من ١٥ في المائة إلى نسبة أعلى بقليل من ٣٠ في المائة، قبل أن تتراجع إلى نحو ٢٤ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ونفذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة ثلاث جولات من إجراءات التيسير الكمي خلال هذه الفترة، استهلت الجولة الأخيرة منها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عندما بدأ المجلس يشترى شهرياً سندات خزانة بقيمة ٤٥ بليون دولار وسندات مضمونة برهن عقاري بقيمة ٤٠ بليون دولار. وأعلن المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنه سيخفض مرة أخرى قيمة هذه المشتريات بنسبة ١٠ بليون دولار شهرياً ابتداءً من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤، وأنه يتوقع أن يتوقف عن الشراء قبل نهاية العام. وقبل الأزمة، كانت جميع أصول الاحتياطي الاتحادي تقريباً عبارة عن سندات خزانة الولايات المتحدة، ولكن الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري أصبحت تُشكّل الآن أكثر من ثلثها.

٣٦ - ونتيجة للتوقعات بأن الاقتصادات المتقدمة تعتزم تقليص برامج التيسير الكمي التي تُطبقها وتقليص ميزانيتها العمومية في نهاية المطاف، فقد تدفقت رؤوس الأموال بشكل كبير إلى خارج أسواق ناشئة عديدة اعتباراً من عام ٢٠١٣. وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملات في بعض الاقتصادات الأوروبية الناشئة وانخفاض الاحتياطيات الدولية بدرجة كبيرة في بعضها الآخر. وتسبب هذا الوضع في صعوبات خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تمثل الديون القصيرة الأجل المقومة بعملات أجنبية جزءاً كبيراً من ديونها. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليو عام ٢٠١٣، باعت تركيا ١٢,٧ في المائة وأوكرانيا ١٠ في المائة تقريباً من الأصول الاحتياطية الدولية سعياً منها لتثبيت قيمة عملاتهما. ورفعت تركيا أسعار الفائدة بشكل كبير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتلقت بيلاروس قرضاً قيمته ٣ بلايين دولار من الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وقرضاً آخر قيمته بليوناً دولار من الحكومة الروسية. وخفضت كازاخستان قيمة التنغي المربوط بسلة عملات بنسبة ١٩ في المائة في شباط/فبراير ٢٠١٤. وشكل تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الاتحاد الروسي مشكلة مستمرة للبلد حيث قلص الاستثمار والنمو فيه؛ وتسارعت وتيرة خروج رؤوس الأموال في آذار/مارس ٢٠١٤ بعد تصويت القرم لصالح الانضمام إلى الاتحاد الروسي. وأنفق الاتحاد الروسي أكثر من ١١ بليون دولار في آذار/مارس ٢٠١٤ لكبح انخفاض قيمة الروبل. وتظل هناك مخاوف من أن مواصلة تشديد السياسة النقدية في عام ٢٠١٤ يمكن أن يزيد بشدة من تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الاقتصادات الناشئة، بما فيها الاقتصادات الأوروبية الناشئة.

٣٧ - أسفرت الأزمة السياسية التي شهدتها أوكرانيا في أوائل عام ٢٠١٤ عن قدر كبير من عدم الاستقرار الاقتصادي نظراً لأن البلد كان يواجه قبل ذلك ظروفًا مالية صعبة. وبسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، فرضت أوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٤ ضوابط على رؤوس الأموال. وتددت فرص وصول أوكرانيا إلى أسواق رأس المال الدولية، وارتفعت تكلفة التأمين على مقايضات الائتمانات لحالات التخلف عن الدفع إزاء تخلف الحكومة الأوكرانية عن تسديد ديونها إلى ما يقرب من ضعف تكلفة التأمين على ديون اليونان. وتبلغ ديون أوكرانيا حالياً نحو ٧٣,١ بليون دولار، ومستحق سداد ١٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وتعهّدت الحكومة الروسية في أوائل عام ٢٠١٤ بشراء ما قيمته ١٥ بليون دولار من السندات الأوكرانية، ووافقت على منح خصم في سعر الغاز قدره ٥ بلايين دولار. إلا أنه تم التراجع عن تلك التعهدات بعد نشوء الأزمة السياسية. وفي نيسان/أبريل، توصلت أوكرانيا لاتفاق للحصول على قرض لسنتين من صندوق النقد الدولي يتراوح قدره بين ١٤ و ١٨ بليون دولار، وتلقت تعهدات أخرى بالحصول على مساعدات ثنائية كبيرة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.

وسيتوقف ذلك على خفض أوكرانيا العجز في ميزانيتها بحلول عام ٢٠١٦ بمقدار النصف قياسا بمستواه الحالي البالغ نحو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل ذلك إلغاء منح إعانات الغاز الطبيعي.

سادسا - العمالة

٣٨ - بلغ معدل البطالة مستوى تاريخيا قدره ١٢,١ في المائة في منطقة اليورو في أوائل عام ٢٠١٣، واستقر عند ١١,٩ في المائة في أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤؛ وبلغ معدل البطالة مستويات مرحلة الكساد في عدد من اقتصادات منطقة اليورو. وظل معدل البطالة في اقتصادات الاتحاد الأوروبي غير المنتمية لمنطقة اليورو أدنى بكثير من المعدل المسجل في منطقة اليورو، حيث بلغ ٨,٢ في المائة في أوائل عام ٢٠١٤. ورغم وجود برامج سخية لإعانات البطالة والمساعدة الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي، فإن استمرار تسجيل معدلات بطالة مرتفعة نسبيا منذ عام ٢٠٠٩ يعني أن الكثير من العاملين استنفدوا الآن مستحقاتهم وأنفقوا مدخراتهم الاحتياطية. وسُجّلت في أيسلندا والنرويج وسويسرا معدلات متدنية جدا للبطالة. ولا تزال البطالة في جنوب شرق أوروبا بالغة الارتفاع، إذ تتجاوز ١٠ في المائة في جميع أنحاء المنطقة، وتزيد على ٢٠ في المائة في معظم بلدان هذه المنطقة؛ أما معدل البطالة في تركيا فيقل عن ١٠ في المائة بقليل. وفي الولايات المتحدة، تضاعف معدل البطالة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ فبلغ ١٠ في المائة تقريبا؛ غير أنه انخفض بحلول عام ٢٠١٣ إلى أقل من ٧ في المائة. وانخفض معدل البطالة منذ عام ٢٠١٠ بنسبة كبيرة في كثير من اقتصادات رابطة الدول المستقلة، حيث انخفض إلى معدل قياسي في الاتحاد الروسي الذي حقق أساسا نسبة عمالة كاملة قبل أن يبدأ معدل البطالة في الارتفاع في أوائل عام ٢٠١٣.

٣٩ - وفي العقد السابق لحدوث الأزمة المالية، كانت معدلات البطالة المسجلة في الاتحاد الأوروبي وفي منطقة اليورو متطابقة في الأساس، إلا أن المعدل المسجل في منطقة اليورو ارتفع منذ عام ٢٠١١ ليصل مستوى أعلى بنحو ١ في المائة. وفي العقد السابق لحدوث الأزمة المالية، كان معدل البطالة في الولايات المتحدة منخفضا عن المعدل المسجل في منطقة اليورو بنحو ٤ في المائة؛ وبلغ المعدل ١٠ في المائة في كلتا المنطقتين في منتصف عام ٢٠٠٩ عند بلوغ الأزمة ذروتها، غير أن معدل البطالة انخفض باطراد منذ ذلك الوقت في الولايات المتحدة، بينما ارتفع في منطقة اليورو. وفي الوقت الراهن، يقل معدل البطالة في الولايات المتحدة عن المعدل في منطقة اليورو بما يزيد على ٥ نقاط مئوية.

٤٠ - وارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة المدنية في الولايات المتحدة باطراد من ٦٠ في المائة في عام ١٩٧١ لتصل إلى ما يزيد قليلا على ٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. غير أنها انخفضت منذ ذلك الوقت، وبلغت ٦٣ في المائة في أوائل عام ٢٠١٤. وشمل الانخفاض الرجال والنساء على حد سواء وتركز في أوساط الشباب والعاملين ذوي المستوى التعليمي الأدنى. وانخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة بالنسبة للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٥٤ سنة من ٩٧ في المائة تقريبا في أوائل الستينات من القرن الماضي إلى ٨٨ في المائة. وانخفض مجموع العمالة بنحو ٨,٦ ملايين في الفترة ما بين مطلع عام ٢٠٠٨ ونهاية عام ٢٠٠٩؛ وارتفع منذ ذلك الحين بأكثر من ٨,٢ ملايين لكنه لا يزال متدنيا بنسبة طفيفة عن الذروة التي بلغها قبل وقوع الأزمة. ولذلك فرغم ازدياد معدل العمالة خلال السنوات الثلاث الماضية، فإن من العوامل الهامة التي تعطل انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة. وقد ازدادت صعوبة تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي بسبب عدم التيقن مما إذا كان ذلك أمرا مؤقتا يعزى إلى إحباط العاملين الذين من المرجح أن يعودوا إلى المشاركة في القوى العاملة عند انخفاض معدل البطالة، أم أنه تغيير هيكلي طويل الأجل يعزى إلى شيخوخة القوى العاملة.

٤١ - وشهدت منطقة اليورو على مدى السنوات الخمس الماضية نسبة مشاركة في القوى العاملة أكثر استقرارا منها في الولايات المتحدة؛ فرغم انخفاض نسبة مشاركة الرجال، ازدادت نسبة مشاركة النساء، وخصوصا النساء اللواتي تفوق أعمارهن ٤٥ سنة، زيادة كبيرة، مما أبقى النسبة ثابتة نسبيا. والاختلاف بين منطقة اليورو والولايات المتحدة في أنماط المشاركة في القوى العاملة يفسر إلى حد كبير معدل البطالة الأعلى بكثير في منطقة اليورو. وعلى غرار ذلك، تقترب نسبة السكان العاملين في المملكة المتحدة من أعلى مستوى لها على الإطلاق، على الرغم من أن عدد العاملين على أساس التفرغ (مقابل عدد العاملين بعض الوقت والعاملين لحسابهم الخاص) لا يزال دون المستوى المسجل في بداية عام ٢٠٠٨.

٤٢ - وفي الولايات المتحدة، تمثل نسبة مشاركة الأمريكيين من أصل أفريقي في القوى العاملة، التي انخفضت إلى ٦٠,٢ في المائة، أقل نسبة مسجلة لها منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، بينما انخفضت نسبة مشاركة الرجال السود إلى أدنى مستوى لها منذ بداية حفظ السجلات. وثمة مشكلة خاصة تعترض سبيل توفير فرص العمل للعاملين في الولايات المتحدة، والعاملين الأمريكيين من أصل أفريقي على وجه الخصوص، وهي صعوبة إيجاد فرص العمل للعاملين الذين لديهم سجل جنائي، والذين يشكلون ما يقرب من ٧ في المائة من القوى العاملة؛ وهذه النسبة أعلى بكثير من النسب المسجلة في البلدان الأخرى.

٤٣ - أما في الاتحاد الأوروبي، فرغم أن القرارات بشأن عناصر هامة من سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات النقدية، تُتخذ بشكل مشترك، فإن التفاوت الكبير في معدلات البطالة فيما بين البلدان زاد من صعوبة التصدي للبطالة. ففي حين يفوق معدل البطالة في اليونان وإسبانيا ٢٥ في المائة على سبيل المثال، فإنه لا يتجاوز نحو ٥ في المائة في النمسا وألمانيا، وهو فرق يبلغ خمس مرات. وفي الولايات المتحدة، يزيد معدل البطالة في بعض الولايات عنه في ولايات أخرى بثلاثة أضعاف.

٤٤ - وعلى العموم، يبلغ معدل البطالة بين الشباب ضعف معدل البطالة الإجمالي، وظل هذا النمط ثابتا نسبيا طوال الأزمة وفترة الانتعاش البطيء في أوروبا. وفي أوائل عام ٢٠١٤، بلغ معدل البطالة بين الشباب ٢٣,٥ في المائة في منطقة اليورو و ٢١,٩ في المائة في المناطق الأخرى من الاتحاد الأوروبي. ويجدر التنويه بمعدل البطالة بين الشباب في الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو لأنه يفوق بكثير ضعف المعدل العام. فمعدل البطالة بين الشباب (الذي بلغ ذروته بتجاوزه ٦٠ في المائة) يفوق نسبة ٥٠ في المائة في اليونان وإسبانيا و ٤٠ في المائة في إيطاليا وكرواتيا وقبرص.

٤٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، خفضت الولايات المتحدة مدة تلقّي إعانات البطالة من ٧٣ أسبوعا التي طُبقت مؤقتا بعد فترة الركود، لتصبح ٢٦ أسبوعا. إلا أن ٣,٨ ملايين أمريكي ظلوا عاطلين عن العمل لمدة تزيد على ستة أشهر، وهو عدد يناهز ثلاثة أضعاف العدد المسجل قبل الأزمة.

٤٦ - ولا يزال حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا جدا في العديد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة؛ ويشكل حسب التقديرات القائمة على التجربة أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. والعاملون في القطاع غير الرسمي غير مشمولين عموما في مختلف أشكال الحماية الاجتماعية، بما فيها استحقاقات المعاشات التقاعدية.

٤٧ - وكانت آثار الأزمة في المملكة المتحدة جد سلبية، وعانى البلد من بطء الانتعاش الاقتصادي؛ غير أن معدل البطالة بها ظل معتدلا نسبيا، حيث لم يتجاوز ٧,٤ في المائة في أوائل عام ٢٠١٤؛ ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أسواق عملها المرنة. فبدلاً من ارتفاع معدل البطالة، انخفضت الأجور؛ وكانت الأجور الفعلية في أوائل عام ٢٠١٣ أقل بنسبة ٩ في المائة منها في عام ٢٠٠٧. ونجم ذلك عن ارتفاع الأجور خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ بنسبة تقل عن نصف نسبة ازدياد معدل التضخم الذي تجاوز لفترة قصيرة نسبة

٥ في المائة. واستفادت العمالة أيضا من انخفاض سعر الصرف الفعلي المرجح حسب معدلات التبادل التجاري الذي بلغ ٢٥ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣.

سابعاً - التفاوت والفقر

٤٨ - تزايدت التفاوتات في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مدى العقدين الماضيين؛ وكانت قد بدأت في التزايد في الولايات المتحدة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وفي معظم أنحاء أوروبا في منتصف الثمانينات. وبلغت حالياً مستويات مرتفعة بوجه خاص في الاتحاد الروسي وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ونمت حصة فئة الـ ١ في المائة الأعلى دخلاً نمواً سريعاً في شمال أمريكا والمملكة المتحدة على الخصوص. واستمر تفاقم التفاوت حتى في الاقتصادات الأوروبية التي تطبق نماذج قوية للرعاية الاجتماعية، مثل الدانمرك وألمانيا والسويد؛ غير أن زيادة التفاوتات في فرنسا أكثر اعتدالاً. وازدادت التفاوتات بدرجة كبيرة في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بعد انتقالها إلى اقتصادات السوق، حيث يفوق مستواها حالياً بنسبة طفيفة ما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ورغم هذه الاتجاهات الأخيرة، لا تزال التفاوتات في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أقل مما هي عليه في أي منطقة من مناطق العالم الرئيسية.

٤٩ - وتعزى زيادة التفاوتات في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى العولمة والتغير التكنولوجي المنحاز للمهارات والتغيرات في السياسات الحكومية. ومع أن الضرائب التصاعدية والتحويلات الاجتماعية يمكنها أن تقلل إلى حد كبير من التفاوتات في الدخل القائمة على آليات السوق، فقد تراجعت. بمرور الزمن تدابير إعادة التوزيع تلك بسبب انخفاض الضرائب الحديثة المفروضة على الشريحة الأغنى. ومن العوامل التي أسهمت في إبقاء المعدلات الضريبية المفروضة على العاملين ذوي الدخل المرتفع منخفضة احتمالاً أن ينتقل هؤلاء العاملون إلى اقتصادات أخرى تفرض معدلات ضريبية منخفضة. وطبقت بعض الاقتصادات معدلات ضريبية تفضيلية منخفضة على العاملين الأجانب كحافز لهم للانتقال إلى بلدانهم. ومن بين البلدان ذات المعدلات الضريبية التفضيلية للعاملين الأجانب ذوي المهارات العالية إسبانيا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك وهولندا والسويد وسويسرا وفنلندا. وتبين أن هذه التدابير فعالة جداً في اجتذاب العاملين الأجانب. ولذلك، ففي المناطق التي تشهد مستويات عالية من تنقل اليد العاملة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، قد يكون التنسيق الدولي في المسائل الضريبية شرطاً أساسياً لفرض معدلات ضريبية عالية على الأفراد ذوي الدخل

المرتفع، بوصفها وسيلة للحد من التفاوت. والبديل عن ذلك هو النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة التي تفرض ضرائب على مواطنيها بغض النظر عن مكان عملهم.

٥٠ - ومن العوامل الأخرى المسؤولة عن ازدياد التفاوت انخفاض حصة العاملين من الدخل القومي؛ ففي الولايات المتحدة انخفضت هذه الحصة إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٦٥، بينما ارتفعت حصة أرباح الشركات إلى أعلى مستوى لها منذ عشرينات القرن الماضي.

٥١ - وفي بعض الحالات أدت التغييرات التي أُدخلت مؤخرًا في سياسات سوق العمل إلى إضعاف حماية وظائف العاملين و/أو نقاباتهم من خلال التغييرات التنظيمية أو المؤسسية. وتراجعت العضوية في النقابات أو التغطية النقابية (أي مبالغ التعويضات المدفوعة للعاملين والتي تُحدّد من خلال المساومات التي تجريها النقابات بالنيابة عن العاملين دون اعتبار لعضويتهم فيها) على مدى العقود الأخيرة في الكثير من الاقتصادات المتقدمة النمو في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، غير أن التغطية لا تزال تفوق ٥٠ في المائة في معظم أنحاء أوروبا. وفي الولايات المتحدة، تراجعت عضوية النقابات من نحو ٣٥ في المائة في خمسينيات القرن العشرين إلى ٢٠,١ في المائة في عام ١٩٨٣، ثم إلى ١١,٣ في عام ٢٠١٢. وكان الانتظام في نقابات مهنية مهمًا بوجه خاص في تحسين دخل بعض الجماعات المهمشة. وينطبق هذا على سبيل المثال في الولايات المتحدة على الأمريكيين من أصول أفريقية. فالعمال السود المنتظمون في نقابات عمالية يحصلون على دخل أعلى بنسبة ١٦ في المائة من نظرائهم غير المنتسبين إلى نقابات، ويزيد احتمال حصولهم على التأمين الصحي بنسبة ٥٠ في المائة، ويزيد احتمال حصولهم على خطة تقاعد يربحها رب العمل بمقدار الضعف بالمقارنة مع غير المنتسبين إلى النقابات.

٥٢ - والتفاوت في دخل العمال في الولايات المتحدة، بعد خصم الضرائب والتحويلات، أشد مما هو عليه في كندا وأوروبا؛ ولكن التفاوت في الدخل قبل استقطاع الضرائب والتحويلات في المملكة المتحدة وألمانيا أشد من نظيره في الولايات المتحدة، والضرائب في الولايات المتحدة أكثر تدرجا من نظيراتها في معظم أنحاء أوروبا. والحجم المحدود لبرامج التحويل في الولايات المتحدة هو ما يجعل الدخل بعد استقطاع الضرائب والتحويلات متفوّتاً على هذا النحو.

٥٣ - وقد ازداد توزيع الدخل سوءاً في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بسبب الكساد الاقتصادي والانتعاش الضعيف. ففي الولايات المتحدة ازداد دخل فئة الواحد في المائة الأعلى دخلاً من السكان بنسبة ٣١,٤ في المائة في الفترة

بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، في حين ازداد دخل فئة الـ ٩٩ في المائة الأدنى بنسبة ٠,٤ في المائة؛ وبالتالي فإن فئة الواحد في المائة الأعلى دخلاً حصلت على ٩٥ في المائة من زيادات الدخل. وبصورة أعم، فإن تثبيت الأوضاع المالية العامة يترك آثاراً سلبية في مجال التوزيع لسبب يرجع أساساً إلى ما ينتج عنه من ارتفاع في نسبة البطالة. وبوجه عام وجدت الدراسات التجريبية التي أجريت على التقشف المالي أن تخفيضات الإنفاق تترتب عليها أضرار أكبر في ما يتصل بالتوزيع من تلك الناجمة عن الزيادات الضريبية.

٥٤ - وبالنسبة للدخل، وصل التفاوت الآن في الولايات المتحدة إلى مستوى مماثل لما كان عليه في عشرينات القرن الماضي. وتحصل فئة الـ ١٠ في المائة الأعلى دخلاً على قرابة نصف الدخل، وهي نسبة أعلى من أي وقت مضى منذ عام ١٩١٧ حين بدأ تسجيل البيانات للمرة الأولى، في حين تحصل فئة الواحد في المائة الأعلى دخلاً على قرابة الربع. ومن حيث الثروة انخفض التفاوت بشكل طفيف عما كان عليه في عشرينات القرن الماضي، ولكن فئة الـ ١٠ في المائة الأغني لا تزال تملك أكثر من ثلثي مجموع الثروة، في حين تملك فئة الواحد في المائة الأغني حوالي الثلث. ويتوزع الدخل والثروة على نحو أعدل في أوروبا، لكن بدرجات متفاوتة تفاوتاً كبيراً بحسب البلد؛ وفي أوروبا بوجه عام، يبلغ التفاوت أعلى مستوى في المملكة المتحدة وأدن مستوى في اقتصادات بلدان الشمال الأوروبي.

٥٥ - وثمة في جميع البلدان علاقة عكسية بين درجة الحراك الاقتصادي عبر الأجيال (أي درجة تحول الأطفال الفقراء في مستقبل حياتهم إلى بالغين أغنياء) وبين مستوى تفاوت الدخل. وتنخفض درجة الحراك الاقتصادي عبر الأجيال في الولايات المتحدة عن مثيلتها في معظم البلدان المتقدمة النمو، ولم يطرأ عليها تغيير كبير على مر الزمن. وضمن الولايات المتحدة تميل المناطق الحضرية التي تتميز بحراك اقتصادي أكبر عبر الأجيال عادة إلى أن تكون درجة الفصل فيها أدنى والتفاوت في مستويات الدخل أقل، كما تحتوي على مدارس أفضل ورأسمال اجتماعي أكبر وأسر أكثر استقراراً. وبالتالي فإذا كان هدف السياسة هو زيادة الحراك الاقتصادي عبر الأجيال فهذه هي العوامل الأساسية التي يجب أن تستهدف بالتحسين.

٥٦ - وقد تراجع الحراك الاقتصادي عبر الأجيال في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠، وظل ثابتاً نسبياً منذ ذلك الحين. وبقي الحراك عبر الأجيال مستقرًا منذ عام ١٩٩٠ على الرغم من ازدياد التفاوت بشكل كبير خلال تلك الفترة لأن ازدياد التفاوت نتج في المقام الأول عن ازدياد دخل فئة الواحد في المائة الأغني، وهذا يؤثر تأثيراً ضئيلاً على مقاييس الحراك لنسبة الـ ٩٩ في المائة المتبقية.

٥٧ - وتعد شيخوخة السكان إحدى التحديات التي تواجهها معظم بلدان المنطقة. ورفع سن التقاعد هو أحد الاستجابات السياساتية المقبولة على نطاق واسع لمواجهتها. ولكن ازدياد العمر المتوقع نتج بصورة أساسية عن تطاول أعمار الأشخاص الأعلى دخلاً. ويتطلب رفع سن التقاعد إجمالاً أن يعمل العمال غير المهرة والفقراء، الذين كثيراً ما تكون أعمالهم مرهقة جسدياً، لمدة أطول من أجل دعم فترات التقاعد الأطول للأشخاص الأغنياء. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ازداد العمر المتوقع للرجال الذين يعيشون ٦٥ سنة على الأقل بمقدار ٦ سنوات بالنسبة للنصف الأغنياء منهم، في حين ازداد العمر المتوقع بأقل من ١,٥ سنة للنصف الأفقر منهم.

٥٨ - وعلى الرغم من أن زيادة مستوى التعليم تُقترح في كثير من الأحيان كوسيلة للحد من التفاوت، لم يحالف النجاح في الآونة الأخيرة كثيراً من المتعلمين الذين لا يشغلون وظائف تتطلب مهارات عالية. فعلى سبيل المثال، انخفض متوسط الدخل للخريجي الكليات من الذكور الذين تزيد أعمارهم على ٢٥ سنة بنسبة ١٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. وبصورة أعم، انخفض في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا عدد الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة كما انخفضت الأجور المدفوعة للعاملين فيها. ونمت فرص العمل للعاملين ذوي المهارات المنخفضة والعالية في حين لم ترتفع الأجور سوى بالنسبة للعاملين ذوي المهارة العالية للغاية.

٥٩ - ويمثل الأمن الغذائي إشكالية حتى في أكثر الاقتصادات ثراء في المنطقة. فمثلاً يعيش ٤ ملايين كندي، بمن فيهم ١,٢ مليون طفل، في أسر معيشية تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠١٣ حصل ٤٨ مليوناً من مواطني الولايات المتحدة على مساعدة في هيئة قسائم تغذية، وهو عدد يمثل قرابة ضعف الـ ٢٦ مليوناً الحاصلين عليها في عام ٢٠٠٧.

٦٠ - ويعتبر وضع حد أدنى للأجور أداة سياساتية فعالة لرفع دخل ذوي المهارات المنخفضة، ولكن العديد من اقتصادات المنطقة لم تضع حداً أدنى للأجور، وقد انخفضت قيمته الحقيقية في الاقتصادات الأخرى بسبب عدم تعديله دورياً وفقاً لمعدلات التضخم. فعلى سبيل المثال انخفضت القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة بنسبة ٢٣ في المائة منذ عام ١٩٦٨؛ ولو جرى تعديل الحد الأدنى للأجور خلال هذه الفترة حسب التضخم والإنتاجية لبلغ أكثر من ثلاثة أمثال قيمته الحالية. وبالتالي فإن الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة أقل من ثلث ما كان عليه في عام ١٩٦٨ قياساً بالدخل

القومي الحقيقي. وهو في حوالي خمس اقتصادات الاتحاد الأوروبي أعلى مما هو عليه في الولايات المتحدة.

٦١ - وتسجل الولايات المتحدة ثاني أعلى معدلات الفقر النسبي (المعروف بأنه دخل يقل عن نصف المتوسط الوطني) بين الاقتصادات المتقدمة النمو. وازداد معدل الفقر من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٤٤ في المائة من أولئك الذين يعانون الفقر يحصلون على دخل يقل عن نسبة ٥٠ في المائة من خط الفقر. ويرتبط الفقر والتفاوت في الولايات المتحدة ارتباطاً وثيقاً بالعرق؛ فمتوسط الدخل في أوساط البيض يزيد ٥٠ في المائة تقريباً عن متوسط الدخل بين السود، ومتوسط الثروة للبيض يزيد بأكثر من عشر مرات عنه بالنسبة للسود، وكذلك فمعدل إتمام الدراسة الجامعية أكبر بمرتين تقريباً لدى البيض.

ثامنا - الأهداف الإنمائية للألفية وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٢ - تنخرط الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو نشط في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقامت وكالات الأمم المتحدة في المنطقة، عبر آلية التنسيق الإقليمية، بإصدار تقرير بشأن آفاق المنطقة في إطار خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وعقدت مشاورات إقليمية في اسطنبول في أواخر عام ٢٠١٣ وتميزت بحضور واسع النطاق؛ وعكست العروض والمناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع بصفة عامة مجموعة من الأهداف المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مشابهة لتلك الواردة في تقرير آلية التنسيق الإقليمية. ويمكن الاطلاع على تقرير آلية التنسيق الإقليمية والوثائق ذات الصلة باجتماعات اسطنبول على الرابط www.worldwewant2015.org/EuropeCentralAsia.

٦٣ - وبالنظر إلى أن منطقة اللجنة مؤلفة من بلدان تمثل تقريباً كل مستويات التنمية، فإن شواغل المنطقة تعكس التحديات العالمية المتمثلة في إيجاد مجتمعات مستدامة وخالية من الإقصاء وتمتع بالرخاء. ولذلك يمكن للمنطقة أن تقدم مساهمة كبيرة في صياغة إطار تنمية عالمي النطاق وقابل للتطبيق في بلدان من مختلف مستويات الدخل. وكذلك، لأن المنطقة تتألف من العديد من البلدان الصغيرة، فهي غنية بالخبرات في مجال تصميم أطر معالجة القضايا العابرة للحدود أو القضايا التي لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا على الصعيد الإقليمي.

٦٤ - ولم يتحقق سوى تقدم متواضع في معالجة العديد من الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة في الاقتصادات الأوروبية الناشئة، بما في ذلك تخفيض وفيات الأطفال (الهدف ٤)، وتحسين صحة الأمهات (الهدف ٥)، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض (الهدف ٦). ولا تزال مسائل صحية أخرى مدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية تنطوي على أهمية بالنسبة للاقتصادات الأوروبية الناشئة. فمثلاً يقضي ربع الرجال في روسيا نجبهم قبل بلوغ سن ٥٥ عاماً، أي بمعدل يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف عن معظم اقتصادات أوروبا الغربية. وترتبط نسبة كبيرة من هذه الوفيات المبكرة بتعاطي الكحول. وكان معدل الوفيات أعلى من ذلك قبل فرض قيود إضافية على استهلاك الكحول في عام ٢٠٠٦، فقد كان أكثر من ثلث الرجال يموتون قبل بلوغ سن ٥٥ عاماً. والاتحاد الروسي واحد من خمسين بلداً ينخفض فيها العمر المتوقع للرجال إلى أقل معدلته العالمي (٦٤ عاماً).

تاسعاً - التكامل الإقليمي والتجارة

٦٥ - أصبحت كرواتيا العضو الثامن والعشرين في الاتحاد الأوروبي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ وأصبحت لاتفيا العضو الثامن عشر في منطقة اليورو في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي ذلك التاريخ حصل مواطنو بلغاريا ورومانيا (وهما أفقر اقتصادين في الاتحاد الأوروبي) على حق الهجرة إلى أي بلد في الاتحاد الأوروبي والعمل فيه. وقبل ذلك قام الاتحاد الأوروبي وسويسرا بتحرير هجرة اليد العاملة، ولكن سويسرا صوتت في أوائل عام ٢٠١٤ على تطبيق بعض القيود على تدفقات العمالة من الاتحاد الأوروبي. وبوجه عام يحتاج المواطنون من اقتصادات رابطة الدول المستقلة إلى تأشيرات لدخول الإقليم المشمول باتفاق شنغن؛ وقام الاتحاد الأوروبي بتخفيف متطلبات تأشيرات الدخول أو هو بصدد إلغائها لأرمينيا وجمهورية مولدوفا.

٦٦ - وأعلنت أرمينيا عزمها بأن تكون البلد الرابع الذي ينضم إلى الاتحاد الجمركي للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ونشرت جدولاً زمنياً لتنفيذ التدابير التي يبلغ عددها ٢٦٢ تدبيراً في إطار هذه العملية. وفي الوقت الراهن تتبادل أرمينيا ٢٥ في المائة من وارداتها و ٢٣ في المائة من صادراتها مع بلدان أخرى أعضاء في الاتحاد الجمركي، وبالدرجة الأولى مع الاتحاد الروسي. ولا تصل التعريفات الجمركية لأرمينيا في الوقت الحاضر سوى إلى نصف معدلات الاتحاد الجمركي ويتعين لذلك زيادتها. والاتحاد

الروسي أكبر مصدر من مصادر الاستثمار الأجنبي في أرمينيا. وتعتبر قيرغيزستان وطاجيكستان أيضاً من البلدان المرشحة المحتملة للانضمام إلى الاتحاد الجمركي.

٦٧ - وقامت ستة من بلدان رابطة الدول المستقلة (الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا، وكازاخستان) بتنفيذ اتفاق للتجارة الحرة في عام ٢٠١٣، يشمل أكثر من ١٠.٠٠٠ فئة من فئات السلع. وسيحتفظ الاتحاد الروسي برسوم التصدير التي يطبقها على الغاز الطبيعي والخشب والمواد الخام المستخدمة في الصناعات الثقيلة. وستجري تسوية المنازعات التجارية في إطار منبر منظمة التجارة العالمية.

٦٨ - وتشير البحوث إلى أن الأثر الاقتصادي الطويل الأجل لانضمام بلد من البلدان، كرواتيا مثلاً، إلى الاتحاد الأوروبي هو زيادة ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ١٢ في المائة. وعلى الرغم من ذلك، فبعد انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي خسر المصدرون فيها بعضاً من أفضليتهم في الوصول إلى الأسواق الأخرى في منطقة البلقان، كما تضررت السياحة بسبب احتياج الزوار من الاتحاد الروسي وتركيا إلى تأشيرات. ومن المقرر أن تحصل كرواتيا خلال السنوات العشر المقبلة على نحو ١١ بليون يورو من الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي.

٦٩ - وما برحت الولايات المتحدة تتفاوض بشأن اتفاقيتين رئيسيتين من اتفاقات التجارة الحرة. وعقدت شراكة المحيط الأطلسي للتجارة والاستثمار دورة مفاوضاتها الأولى في تموز/يوليه ٢٠١٣، في حين وصلت شراكة المحيط الهادئ إلى المراحل الأخيرة من المفاوضات.

٧٠ - وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠، يوجه قرابة ٦ في المائة من مجموع تدفقات المعونة مقابل التجارة إلى أوروبا وآسيا الوسطى.

٧١ - واتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على وضع إطار مشترك للتنظيم الرقابي لسوق السندات المشتقة غير الرسمية التي تبلغ قيمتها ٧٠٠ تريليون دولار، غير أن الإطار لن يُنفذ بالكامل إلا بعد مرور أكثر من سنتين.

عاشراً - تطورات البيانات

٧٢ - أحرزت الولايات المتحدة تنقيحاً ملحوظاً للمنهجية التي تتبعها في حساب الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٣، وستطبق هذه المنهجية أيضاً على البيانات التاريخية لفترة ماضية تمتد حتى عام ١٩٢٩. وكان الأثر العام لهذه التغييرات هو ارتفاع

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وكان التغيير الرئيسي هو طريقة إدخال الممتلكات غير المادية مثل البحث والتطوير والإنتاج في مجال الترفيه والأعمال الأدبية والفنية، في حساب الناتج المحلي الإجمالي. ونقح المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات منهجيته لحساب معدل البطالة في أوائل عام ٢٠١٤، ونتيجة لذلك انخفض معدل البطالة بحوالي نقطة مئوية واحدة.
